على انه اذن له في خياطته قباء فاستقاء ثم قال استحق الاجرة وهل يستحق المسمى او اجرة المثل وجهان وان قال ان البينة على الذي يحلف انه اذن في القميص لان القباء وتسقاطه الاجرة ويستحق الضمان لانه اذا انتفى الاذن فلا اصل للضمان وفي قدر الضمان قولان احدهما التفاوت مابين الصحيح والمقطوع والثاني التفاوت مابين المقطوع قبضا او قبالا ان هذا القدر ماذوفيه ثم مهما لم يأخذ الاجير الاجرة فله نزع الخيط اذا كان ملكا له وان قيل بالتخالف فاذا تخالفا سقطت الاجرة وهل يسقط الضمان قولان احدهما لا اذ فائدة التخالف رفع العقد والرجوع الى ماقبله والثاني وهو الاصح انه يسقط لانه حلف على نفي العدوان اعني الخياط وله على المكان يمينه الضمان فكان لبينه فائدة وكذا اذا حضر اربعة فرقة وقال ان كانت تخيطني قميصا فانطلقها فقطعها من غير تقدير فلم يخف بزعه الضمان ايضا كما ذكرنا مابينه صحيح او مقطوعا **فصل**

وينبغي ان يحلف القاضين ان لا يرفوا لاحد من القصارين ولا الدقاقين ثوبا فاخرا ولا غيره الا بحضرة صاحبه ولا يقبل ولا الرقام رقم ثوب يجيء اليه القصار او الدقاق فانهم يفعلون ذلك بثياب الناس **فصل** ويلزم القصارين ان لا يبسطوا قصاراتهم في الناس ولا يجيئوا بها فيه ولا يلبسوا قماش احد ولا يمكنوا احدا من صناعهم يلبسها ولا يدخلوا احدا شيئا من اقمشتهم ويكتب على كل حرفة اسم صاحبها لئلا تختلط اقمشة الناس ويذكر في هذا الموضع فائدة لا يستغني المحتسب عن معرفتها والحكم بها **مسئلة** اذا قصر القصار الثوب ثم تلف في يده فله احوال احدها ان يتلف بآفة سماوية او انتظم في مرتبة احدها الاجرة والاخر الضمان اما الضمان فخرج على القولين ان يده يد امانة او يد ضمان واما الاجرة فتخرج على ان القصارة عين او اثر فان قلنا انه عين لا يستحق الاجرة لانه تلف قبل التسليم فكان من ضمانه وان قلنا انه اثر فحكمه وقع مسلما كما لو قرع فعلى هذا يستحق الاجرة فاذا قلنا لا يستحق الاجرة ويلزم الضمان فكم يطالب فالذي صح به المحققون انه يضمن قيمة الثوب على البت وتجعل القصارة لم تكن فانها فاتت قبل التسليم الحالة الثانية ان يتلف بآفات اجنبي فان فرعنا على انه اثر استحق الاجرة ولما لك ان يطالب الاجنبي بقيمة مقصورة وكذا القصار ان قلنا انه يده يد ضمان الى ان تلف ان تلف بآفات المالك فتستقر الاجرة ولا ضمان على الاجير الحالة الرابعة ان يتلف بآفات الاجير وفيه قولان بناء على ان آفاته كآفات اجنبي او آفاته سماوية القصار اذا قصر ثوب ثم جحد ثم اعترف استحق الاجرة لتراخي الجحود ولو اراه جحده ثم قصر ثم اعترف فهل يستحق

الاجرة وجهان احدهما انه يستحق لان الجحود لا يوجب فسخ الاجارة وقد وفاها مستحق وانما اثر الجحود ان يصير ضامنا والثاني لا يستحق لانه اضمن بفعل نفسه فيسقط استحقاقه وعلى الجملة الصحيح من مذهبنا ان في سقوط الضمان قولا الارجح كان ان من يرى ان الاجير لا يضمن ولكن لا يوجب به خيفة أجراء الناس **فصل**

فاما ضياع القماش فيأمرهم بعلمها من الخرق الجديدة اما الحرير او الكتان ولا يجدها من الخرق البالية المصونة فان فيهم من يفعل ذلك بالثياب والصنع ويدلس به على الناس فمن وجده فعل شيئا من ذلك ادبه

الباب الثاني والثلاثون في الحبة على الحريرين

يأمرهم بان لا يبيعوا حريرا قبل بيضه لئلا يتغير بعد ذلك وقد يفعلون حتى يزيد لهم ومنهم من يخلط الحرير البلدي وبيعه بشامي ولا يخلطون القز المصوع بالقطن رش المصوع ومنهم من يثقل الحرير بالشب المدبر ومنهم من يثقله بالسكر والزيت ومنهم من يجعل في ظفره عقدا من غيره فيغتر عليهم ذلك

الباب الثالث والثلاثون في الحبة على الصباغين

اكثر صباغي الحرير الاحمر يغبره من الغزل والثياب يصبغون في حوانيتهم بالحناء عن القدوة فيخرج الصبغ مشرقا فاذا اصابته الشمس تغير لونه وزال اشراقه ومنهم من يأخذ من الزبون الفضة على انه يصبغ له كحلي فيدليها في شيء يقال له الجراوة ويخرجها ثم يعلقها بشيء من مزعفرة الخابية ثم يرفعها له فيحكك الابيض ويعود الى اصلها وهذه تدليس فيمنعهم من فعله وينبغي ان يكتبوا على ثياب الناس اسمائهم بالحبر لئلا يتبدل منها شيء واكثر الصباغين يرهنون اقمشة الناس ويعيرونها لمن يلبسها ويتزين بها وهذه خيانة وعدوان فيمنعهم من فعله ويعتبر عليهم ما يفعلونه ويفتشون به الصبغ ويعرض ذلك على ارباب الخبرة الاشتار الاخيار

الباب الرابع والثلاثون في الحبة على القطانين

لا يخلطون جديد القطن بقديم ولا احمره بابيضه وينبغي ان ينتف القطن نتفا مكررا حتى تظهر سنة القشرة السوداء والحب المكسر لانه اذا بقي فيه الحب ظهر في وزنه واذا طرح في جبة او لحاف وعملت ودقت قرضته الجبة واضرت بملابس الناس ومنهم من ينتف القطن الردي الاحمر ويجعله في اسفل الكبة ثم يعلو فوقه القطن الابيض النقي فلا يظهر الا غشه عزله وينهاهم ان يجلسوا النساء على ابواب حوانيتهم لانتظار فراغ

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)